استقبل قيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ..

رئيس الجمهورية يشدد على الإسراع في تقديم تصور كامل حول إنشاء صندوق للبحث العلمي

التأكيد على أهمية البحث العلمي وتطويره لرقي المجتمع في مختلف النواحي

التشديد على التطبيق الصارم للاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات

مؤتمر الحوار مهمة وطنية لخروج اليمن إلى آفاق الوئام والسلام

صنعاء / سبأ:

استقبل الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس الاخوة قيادات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وزير التعليم العالي والبحث العلمي المهندس هشام شرف عبدالله، ونائب الوزير الدكتور محمد محمد مطهر، ورئيس جامعة صنعاء الدكتور عبدالحكيم الشرجبي ورئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الدكتور عبداللطيف حيدر، ومدير عام مكتب وزير التعليم العالي والبحث العلمي رشدي سعيد الكوشاب ، وامين سر جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي الدكتور عدنان ناشر.

ورحب الاخ الرئيس بهم جميعاً، مؤكدا اهمية البحث العلمي وضرورة تطويره بشكل اكبر واوسع لافتا الى ان البحث العلمي هو أساس رقي المجتمع صحيا وثقافيا وزراعيا وبمختلف أوجه الحياة.

وقال : عندما نطلب من احد الباحثين ان يذهب الى محافظة تعز وبالتحديد وادي ورزان للبحث عن وجود امراض الملاريا والبلهارسيا ومدى وجود اوبئة من الامراض الاخرى ، فذلك من اجل ان نحدد مناطق تلك الاوبئة بصورة علمية ودقيقة من اجل ان نستطيع معالجة ذلك بسهولة ويسر.

وأشار الاخ الرئيس الى ان البيانات والمراجع دائما تسهل فاعلية الاجراءات الوقائية والصحية والطبية.. لافتاً كذلك الى اهمية الرقم الوطني في البطاقات الشخصية لتساعد ايضا في عمليات البحوث والدقة في الانتخابات ومنع التزوير وفي الجوانب الصحية والزراعية.

واكد الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي اهمية تجاوز حالات التخلف والارتقاء الى مستوى إيجاد البحوث العلمية في مختلف الجوانب المؤدية الى التطور المجتمعي بكل صوره.

وشدد الاخ الرئيس على اهمية ان نواكب العصر والقرن الحادي والعشرين بكل متطلباته وهذه ضرورة حياتية لا بد من ان نرتقي إليها.

واستفسر عن حالات الربط الشبكي بالانترنت بين الجامعات اليمنية في مختلف المحافظات مؤكدا اهمية ذلك من اجل سرعة التبادل في المعلومات والبحوث ومختلف الحاجات العلمية الاخرى.. والاسراع في تقديم التصور الكامل حول انشاء صندوق للبحث العلمي بصورة متكاملة.

وتطرق الاخ الرئيس الى الاستحقاق الوطني الكبير المتمثل بالولوج الى المؤتمر الوطني الشامل وقال ان علينا جميعا مع كل القوى الحزبية والسياسية والمجتمعية والثقافية وبدون أي استثناء ان نعد انفسنا اعدادا صادقا ووطنيا من اجل التئام المؤتمر الذي يعول عليه في رسم معالم المستقبل المأمول على أساس الحكم الرشيد ودولة النظام والقانون والحرية والعدالة والمساواة.

واعتبر الاخ الرئيس ان هذه مهمة وطنية تقع على عاتق الجميع من اجل الخروج باليمن الى آفاق الوئام والسلام والتطور والإزهار.

وكان وزير التعليم العالي والبحث العلمي قد عبر عن تقديره وشكره للاخ الرئيس لإتاحة هذه الفرصة الطيبة في اطار تشجيعه الدائم للقدرات الأكاديمية والتعليم الأكاديمي ومتابعة مختلف تطوراته .. مشيرا الى ان هناك اتجاها من اجل تطوير البحث العلمي بكل صوره ومجالاته التي تعتبر من اهم السبل الى النجاح والتطور.

بعد ذلك قدم الاخ الدكتور محمد بن محمد مطهر البيانات التعريفية عن جائزة رئيس الجمهورية في دورتها الرابعة وكيفية الأداء في هذا المجال..

وقدم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الميداليات ودرع جامعة صنعاء الى الاخ الرئيس الذي قام بدوره بتسليم الشهادات والميداليات للفائزين بجائزة البحث العلمي الدورة الرابعة لعام 2012 وهم:

1 -الدكتور احمد عبده الحيدري
2 -الدكتور مهيوب البحيري
3 -الدكتور عصام الشرعبي
4 -الدكتور خليل سعيد اسماعيل التويجي
5 -الدكتور عبدالسلام غالب الخليدي
6 -الدكتور ناصر عبدالله عوض علي

مجلس النواب في اجتماعه أمس :

المصادقة على اتفاقية القرض بين بلادنا والبنك الإسلامي

إحالة البيان المالي لموازنات الدولة لعام 2013م إلى لجنة خاصة لدراسته

صنعاء / سبأ:

صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة بلادنا والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع تطوير كلية الهندسة بجامعة عدن بمبلغ 7 ملايين و790 الف دينار إسلامي ما يعادل 12 مليون دولار.

جاء ذلك بعد مناقشة المجلس للاتفاقية في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي التعليم العالي والشباب والرياضة والتنمية والنفط والثروات المعدنية وبعد التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس التي أكد من خلالها تجنيب مساهمة الحكومة الخاصة بالأثاث اللازمة لكلية الهندسة طرف البنك المركزي ، ويتم إعلان المناقصتين المحلية والدولية لهذا الغرض بالتلازم في آن واحد واستخدام حصيلة القرض للأغراض التي خصص لها وتنفيذ المشروع على الوجه الذي يحقق أهدافه ، وكذا سرعة تنفيذ المشروع وفقا للنظم والممارسات المالية والإدارية والاقتصادية السلمية وموافاة المجلس بتقارير دورية حول استخدامات القرض وسير تنفيذ المشروع أولا بأول.

وألزمت توصيات مجلس النواب وزارة التعليم العالي وجامعة عدن بإعداد ووضع خطط وبرامج متكاملة لتحديث المناهج الدراسية وتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس على تلك المناهج وكذا تدريب الفنيين على القيام بأعمال الصيانة والتشغيل للمعدات الواردة في الاتفاقية.

إلى ذلك استمع مجلس النواب إلى البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2013م قرأه على المجلس وزير المالية صخر أحمد الوجيه قال فيه:

يسعدني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي رئيس وأعضاء الحكومة أن أعبر لمجلس النواب عن خالص الشكر وعظيم الامتنان على ما لمسناه من تعاون صادق ودعم جاد ومثمر للحكومة خلال الفترة القصيرة التي أعقبت تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتفهم كبير للظروف والأوضاع الاستثنائية والصعبة التي يمر بها وطننا الحبيب .. لافتاً إلى أن هذا ما حال دون تقديم الحكومة لمشاريع الموازنات العامة للموعد الدستوري المحدد .

وأشار وزير المالية إلى القناعة المشتركة بحتمية رفع وتعزيز مستوى التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى المستوى اللازم لإعادة الاستقرار والحفاظ على وحدة اليمن وتهيئة الأوضاع السياسية والاقتصادية الكفيلة بوضع اليمن على المسار الصحيح الذي يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الحقيقية الشاملة والعادلة.

وأعرب وزير المالية عن ثقته التامة أن مستوى العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية سوف يرقى ويتجاوز المستوى الذي كان عليه خلال الفترة الماضية خدمة للمصلحة الوطنية العليا .

وأوضح وزير المالية / صخر أحمد الوجيه أمام نواب الشعب أن ما يزيد من مسئوليتنا أمام الله عز وجل وأمام أبناء وطننا العزيز وواجبنا ضرورة تغيير الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية نحو الأفضل لأن هذا هو السبيل الوحيد لانتشال البلاد مما هي فيه .

وأفاد وزير المالية أنه انطلاقا من قناعة الحكومة بضرورة ارتكاز العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب خاصة وبين الحكومة والمجتمع عامة على مبادئ الشفافية والمصارحة والمشاركة في رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها وتقييم النتائج المترتبة عليها .

وتطرق وزير المالية لدى استعراضه للبيان المالي أمام أعضاء مجلس النواب إلى أن الحكومة تحاول بصورة موجزة إيراد أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تظهر الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم فعلا عام 2012م التي أظهرت تحسناً نسبياً على الرغم من استمرار نتائج أحداث 2011م وتداعياتها.

وتناول وزير المالية في بيان الحكومة المقدم إلى مجلس النواب الإيجابيات المحققة والسلبيات القائمة والمرتكزات والأهداف العامة لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2013م وكذا السياسات الإجرائية العامة في مجال السياسة المالية والنقدية والاستثمار وبيئة أداء الأعمال وكذا الإدارة الحكومية.

وتطرق البيان المالي إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2013م- 2015م.. مشيراً إلى النمو الاقتصادي والتضخم والمديونية العامة وكذا موقف ميزان المدفوعات الخارجية إلى جانب الاحتياطيات الخارجية للجهاز المصرفي.

لافتا إلى البطالة وعجز الموازنة فضلاً عن اشارة وزير المالية إلى قطاع تنمية الموارد البشرية ومنها التعليم والصحة وقطاع البنى التحتية وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي .

وتناول صخر أحمد الوجيه في بيان الحكومة مشروع الموازنة العامة للدولة لافتاً إلى جانب الموارد العامة والاستخدامات والعجز في مشروع الموازنة.

واشار في هذا الإطار إلى موازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وكذا مشاريع موازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط ومشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع الخدمي بالإضافة إلى مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع المختلط.

وأكدت الحكومة في بيانها المالي أن التعاون والتكامل الذي ساد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال الفترة الماضية سيتعزز في الفترة القادمة على نحو ينعكس بصورة إيجابية على استكمال ما هو مهم وأولوية من تشريعات مالية واقتصادية تسهم في تحقيق الأهداف والبرامج والسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

وأعرب وزير المالية في ختام تقديم البيان المالي للحكومة عن ثقته أن مناقشة أعضاء المجلس وآراءهم وتوصياتهم الجادة والمثمرة لمشاريع الموازنات العامة ستلقى جل اهتمام الحكومة سواء خلال تنفيذ مشاريع موازنات هذا العام أو عند اعداد وتنفيذ مشاريع موازنات الأعوام القادمة .

ولفت وزير المالية صخر احمد الوجيه في بيان الحكومة إلى أن تنفيذ نفقات مشروع الموازنة العامة للدولة 2013م مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الأسس والافتراضات التي قدرت على أساسها الموارد وفي حالة عدم تأكد ذلك يكون من الضروري إعادة النظر في كل تقديرات الإنفاق في الموازنة لإعادة توظيف ما هو متاح من موارد لمواجهة الحتميات والإلتزامات.

وقد عقب عدد من أعضاء المجلس على بيان الحكومة وفقا للإجراءات المحددة في لائحة المجلس الداخلية وتكويناته .

وفي ضوء ذلك أقر المجلس إحالة البيان المالي لموازنات الدولة وملحقاتها لعام 2013م إلى لجنة خاصة لدراستها وتقديم النتائج إلى المجلس برئاسة نائب رئيس مجلس النواب / حمير عبد الله بن حسين الأحمر وعضوية رؤساء اللجان الدائمة ورؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين الممثلين في المجلس.

فيما سمى الجانب الحكومي أعضاءه في مناقشة هذه الميزانية مع اللجنة البرلمانية وتشكل الجانب الحكومي من وزير المالية صخر أحمد الوجيه ووزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى الدكتور/ رشاد أحمد الرصاص ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور/ محمد سعيد السعدي ووزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل عبده شمسان ووزير النفط والمعادن أحمد عبد الله دارس ومحافظ البنك المركزي أحمد بن همام ونائب وزير المالية أحمد عبيد الفضلي ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي مطهر العباسي ونائب وزير الإدارة المحلية عبد الرقيب سيف فتح ورئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب ورئيس مصلحة الجمارك محمد زمام وعدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين ومدراء العموم من الوزارات المعنية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.